الجامعة السورية الخاصة
كلية إدارة الأعمال

المؤسسات المالية والنقدية الدولية

د. علاء بسّام مهنّا

دمشق ٢٠٢١- ٢٠٢٢

مقدمة

حفل النصف الثاني من القرن العشرين، بجملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية التي شكلت مجتمعة تمحوراً لدول العالم حول قطبين رئيسين، الأول: القطب الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني: القطب الشرقي الاشتراكي بقيادة ما كان يُعرف بالاتحاد السوفياتي. وفي خضم الصراع الخفي والمعلن بين القطبين المذكورين، انبثقت معطيات ومتغيرات أفضت في النتيجة إلى تلاشي القطب الاشتراكي وهيمنة القطب الرأسمالي على مجرى الأحداث الدولية، من خلال تنظيماته ومؤسساته السياسية والاقتصادية على حد سواء، والتي كان في مقدمتها كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وما تلا ذلك من صيغ مؤسسية أخرى بدأت بالشركات متعددة الجنسيات، وانتهت الآن بمنظمة التجارة العالمية. وما رافق ذلك من ثورة هائلة في وسائل الاتصال والمعلومات. ويمكن اختصار ذلك كله بمقولة "العولمة الاقتصادية"، بما تحويه من اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات، وحرية انتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتكنولوجيا وما إلى ذلك من الاندماج بالاقتصاد العالمي.

ويحظى صندوق النقد الدولي بأهمية كبيرة بين مؤسسات التمويل الدولية، كونه وكالة دولية من الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وقد أثارت نشأة الصندوق في عام ١٩٤٥، جدلاً حاداً حول الدور الذي يضطلع به في الاقتصاد العالمي، وتسخير هذا الدور لخدمة الدول المتقدمة التي تسعى لتنميط العالم وفق منظورها ومصالحها ضاربة بعرض الحائط مصالح البلدان النامية.

لقد كان من بين الأهداف المعلنة للصندوق عند تأسيسه العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، وتلافي الانهيارات المحتملة لبعض الدول المتقدمة، وتشجيع التعاون النقدي الدولي، والعمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، كما يقوم الصندوق بتقديم قروض للدول الأعضاء فيه التي تتعرض لعجز في موازين مدفوعاتها.

في مقابل ذلك كان هناك أهدافاً أكثر أهميةً وغير معلنة في استراتيجية صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع كل من البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، من أهمها: تشجيع البلدان النامية على الاقتراض من الصندوق، وتكبيلها بشروط الدين الخارجي وأعبائه لتحقيق عدة أهداف من بينها: جني الأرباح الطائلة التي يسعى لتحقيقها، وإعادة هيكلة الاقتصاديات النامية، وفرض نمط اقتصادي معين على الدولة المقترضة، وذلك من خلال اتباع مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى فتح أسواق البلدان النامية، وإعلاء شأن القطاع الخاص لأبعد حدود، وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وإزالة العوائق أمام انتقال رؤوس الأموال الدولية، وإعادة ربط

اقتصاديات البلدان النامية بالاقتصاد العالمي، بحيث تبقى هذه الاقتصاديات تدور في فلك اقتصاديات البلدان المتقدمة، وذلك بما عرف بسياسة الإصلاح الاقتصادي "التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي".

أولاً: صندوق النقد الدولي

خلال فترة الحربين العالميتين، استخدمت الدول الكبرى أنواعاً شتّى من السياسات الاقتصادية، وخاصة خلال السنوات من (١٩٣٦-١٩٣١)، حيث جرى تنافس حاد بين هذه الدول على تخفيض قيمة عملاتها الوطنية، مما زاد في انخفاض القوة الشرائية للعملات، وأدى إلى تقلبات شديدة في أسعار الصرف، وبالتالي إلى اختلالات حادة في موازين مدفوعات الدول، فقد قامت الدول الصناعية آنذاك (أمريكا وبريطانيا وألمانيا واستراليا)، باتخاذ إجراءات وسياسات وقائية بهدف حماية تجارتها الخارجية، مما أدى إلى تضرر حرية التجارة الدولية. وقد وصلت بعض الدول فعلاً إلى التوازن في ميزان مدفوعاتها، على المدى القصير فقط، ولكن على حساب الدول الأخرى، أمّا على المدى الطويل فقد كانت تلك السياسات وخيمة الأثر حتى على الدول المستفيدة منها.

هذا بالإضافة إلى تدهور شروط التجارة الدولية، وتفاقم معدلات التضخم والبطالة، من خلال هذا كله برزت الحاجة للبحث عن نظام نقدي جديد، تكون أولى مهامه، إعادة تنظيم العلاقات النقدية. وكان لابد من اتباع منهج جديد على الصعيد الاقتصادي للتغلب على الآثار التي خلفتها الحرب. فولد الاتجاه الاقتصادي العالمي ثلاثي الأبعاد، حيث تجسد البعد الأول في إنشاء صندوق النقد الدولي، الذي حددت المهام الملقاة على عاتقه في اعتماد القواعد والأسس التي تحكم السياسة النقدية، أمّا البعد الثاني، فكان إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومهمته المعلنة تتجلى في تقديم قروض طويلة الأجل لبرامج التنمية في الدول التي تعاني من صعوبات تنموية، ولكي يتم إرساء نظام اقتصادي دولي جديد كان لابد من بعد ثالث أو ركيزة ثالثة لهذا النظام، فكانت "الغات" (منظمة التجارة العالمية حالياً)، وكانت مهمتها وضع القواعد اللازمة لتحرير التجارة الدولية.

أولاً: النشأة والتطور

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في تموز عام ١٩٤٤، أثناء مؤتمر عقد في مدينة "بريتون وودز" بولاية نيوهامبشير الأمريكية، عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين دولة على إطار للتعاون الاقتصادي، يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة، التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد كانت أهم مواضيع المحادثات في هذا المؤتمر تتعلق بالنقطتين التاليتين:

١- السيولة النقدية.

٢- توازن ميزان المدفوعات.

وأثناء المؤتمر قُدّمت ورقتا عمل، الأولى: بريطانية وتضم مشروع "اللورد كينز"، والثانية: أمريكية وتضم مشروع "مستر هاري وايت"، مساعد وزير الخزانة الأمريكي آنذاك.

وكان مشروع "اللورد كينز" يرتكز على النقاط التالية:

١- إنشاء اتحاد مقاصة* دولي قادر على خلق سيولة نقدية.

٢- وحدة التعامل هي البانكور (Bancor)، وهي وحدة حسابية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية، بعد أن توافق الدول على استخدامها، وتكون مربوطة بالذهب، وقابلة للتغيير حسب الظروف الاقتصادية. وهذه الوحدة غير خاضعة لأي دولة.

٣- كل دولة لها حصة في رأسمال الاتحاد، ويتحدد على أساس حجم الصادرات والواردات قبل الحرب العالمية الثانية، وكان اقتراحه هذا محابياً لبريطانيا.

٤- يمكن للدولة المدينة أن تقترض من الاتحاد، وتكون القروض بدون فوائد أو نفقات، ولكن مربوطة بحجم الحصة في رأسمال الاتحاد.

إلا أن الوفد الأمريكي عارض هذه الخطة واقترح مايلي:

١- ضرورة تثبيت قيمة العملات في العالم (استقرار أسعار الصرف).

٢- وحدة التعامل هي يونيتاس (unitas)، وترتبط بوزن محدد من الذهب.

٣- تتحدد حصة كل دولة على أساس ما بحوزتها من ذهب، ونقد أجنبي، وعلى أساس حجم دخلها القومي ومدى تقلبات ميزان المدفوعات خلال فترة زمنية معينة. وهذا الاقتراح تعبير صارخ عن مصالح أمريكا.

وفي نهاية المناقشات أخذ بالمبدأ الأمريكي، ذلك أن الولايات المتحدة كانت المسيطر على المباحثات، وكونها الدولة التي بمقدورها تقديم السيولة اللازمة لتعديل موازين مدفوعات الدول الأخرى. وتم اختيار النظام الذي يلعب فيه الدولار والذهب، أو بالأحرى الدولار القابل للتحويل إلى ذهب، دور هذه الوحدة. وهو ما نصت عليه المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق: "**يعبر عن سعر التعادل لعملة كل عضو بالذهب الذي يعتبر قاسماً مشتركاً، أو بالدولار الأمريكي بالوزن والعيار النافذين في أول تموز ١٩٤٤**".

* المقاصة اصطلاحاً: إسقاط دين مطلوب لشخص على غريمه في مقابل الدين مطلوب من ذلك الشخص لغريمه. وهي طريقة قضاء الديون . أمّا كلمة مقاصة في الاستعمال المعاصر تعني : تبادل وسائل الدفع المستحقة بين ممثلي الأعضاء في اجتماع يجمعهم في البنك المركزي ، و يقصد بالأعضاء : ممثلو البنوك التجارية أو ممثلو فروع البنك المركزي.

وفي كانون الأول ١٩٤٥، جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود، عند توقيع تسع وعشرين بلداً على اتفاقية تأسيسه، وكانت **أهدافه** التي تضمنتها هذه الإتفاقية:

١- تشجيع التعاون النقدي الدولي، عن طريق هيئة دائمة تهيئ الجهاز اللازم للتشاور والتآزر في المسائل النقدية الدولية.

٢- تيسير التوسع والنمو المتوازنين في التجارة الدولية، فيساهم بذلك في تحقيق مستوى عالٍ ودائم من توظيف الأيدي العاملة والدخل الحقيقي، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء، واعتبار كل هذا أهدافاً رئيسية للسياسة الاقتصادية.

٣- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمحافظة على نظم الصرف السليمة بين الأعضاء، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.

٤- العمل على إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات بشأن العمليات الجارية بين الأعضاء وعلى التخلص من قيود مراقبة أسعار الصرف التي تعرقل التجارة العالمية.

٥- بعث الاطمئنان والثقة في الأعضاء بجعل موارد الصندوق تحت تصرفهم، لقاء ضمانات مناسبة، فيهيأ لهم بذلك إمكانية تصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتهم دون الالتجاء إلى تدابير قد تقضي على حالة الرخاء الوطني أو الدولي.

٦- وطبقاً لما سبق، تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات الدولية للأعضاء والحد من وطأة اختلال التوازن.

وأصبحت اتفاقية بريتون وودز سارية المفعول، عندما عقد محافظو الصندوق أول اجتماع لهم في مدينة سافانا (ولاية جورجيا – أمريكا) في آذار ١٩٤٦.

ومن خلال ملاحظة الظروف التي واجهها النظام النقد الدولي، يمكن تقسيم المراحل التي مر بها نظام "بريتون وودز" إلى مرحلتين أساسيتين :

أولاً: مرحلة الاستقرار النسبي للنظام (نظام بريتون وودز):

وتمتد هذه المرحلة من عام ١٩٤٦، حتى نهاية خمسينات القرن العشرين، وتميزت باستقرار الدولار نسبياً نتيجة لمايلي:

١- انصب اهتمام الصندوق بصورة كبيرة على مراقبة أسعار الصرف، والحفاظ على أسعار صرف مستقرة للعملات، وعلى علاقات نقدية منتظمة.

٢- اختارت الولايات المتحدة أن تعطي كل بنك مركزي أجنبي لديه دولارات ويريد التخلي عنها ما يعادل ذلك بالذهب فقط، وليس بعملة البنك الوطنية. وقد مكنها تراكم (٧٥%) من احتياطي الذهب الرسمي في العالم لديها من اتخاذ مثل هذا القرار.

٣- دعم الغطاء الاقتصادي للدولار، والذي يتمثل في الطاقة الإنتاجية الهائلة للاقتصاد الأمريكي، فالولايات المتحدة وحدها تستطيع أن تمد معظم دول العالم باحتياجاتها من السلع والخدمات.

ثانياً: مرحلة تصدع وانهيار النظام (نظام بريتون وودز) :

وتمتد هذه المرحلة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧١.

إن الدور الهام الذي احتله الدولار في نظام "بريتون وودز"، ألقى مسؤولية كبرى على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية، فلكي تستطيع الولايات المتحدة من تحويل الدولارات إلى ذهب كان من المتعين عليها أن تحد من عملية خلق الدولارات، بمعنى عدم زيادة الدولارات لدى البنوك المركزية الأجنبية زيادة مفرطة، والحد من استخدام الدولارات في مبادلاتها مع بقية دول العالم. وكان عليها أيضاً أن تحافظ على أسعار الفائدة لديها مرتفعة إلاّ أن ذلك لم يحد من عجز ميزان مدفوعاتها، والمخزون الأمريكي من الذهب أخذ يتناقص تدريجياً. يضاف إلى ذلك، ومع بداية ستينات القرن العشرين، أخذت قوى اقتصادية دولية كبرى تبرز كقوى تنافس الولايات المحتدة الأمريكية في الأسواق الخارجية مثل ألمانيا واليابان، مما أدى إلى هبوط نصيب الولايات المتحدة من إجمالي الصادرات العالمية، وظهور المارك الألماني والين الياباني كعملات قوية تنافس الدولار كعملة دولية. وفي ظل هذه الظروف، أصبح واضحاً عدم إمكانية الولايات المتحدة تحويل الدولارات التي تحتفظ بها البنوك المركزية الأجنبية إلى ذهب عند الطلب.

وهكذا، أخذت أزمة الدولار تشتد، وازداد الطلب على الذهب. وقد سجل عام ١٩٦٠، نهاية فترة شح الدولار، وبداية فترة سيطرة الخوف من إمكانية أن تخفض الولايات المتحدة من قيمة الدولار مقابل الذهب.

ولمواجهة هذا الموقف قامت الولايات المتحدة في عام ١٩٦٠، بالإتفاق مع البنوك المركزية في ست دول أوربية، بإنشاء مجمع الذهب لتدعيم الدولار، وتعهدت الدول الأوروبية بتزويد سوق لندن بالذهب، وبعدم تحويل أرصدتها الدولارية إلى ذهب من أمريكا. إلا أن الوضع اختلف بعد ذلك بسبب توقع انهيار الجنيه الإسترليني، مما يؤدي لعدم إمكانية الولايات المتحدة في الاستمرار بالاحتفاظ بالسعر الرسمي للدولار بالنسبة للذهب، هذا بالإضافة إلى ما تردد عن احتمال إيقاف التعامل في سوق الذهب بلندن، فضلاً عن إعلان خروج فرنسا من مجمع الذهب. و كان من نتيجة ذلك اشتداد الطلب على الذهب بهدف المضاربة أو الاكتناز، وبالتالي ألغي مجمع الذهب في آذار عام ١٩٦٨. ومن خلال هذه الظروف اتجهت أنظار دعاة الإصلاح في تلك الفترة إلى إيجاد وسيلة لزيادة الاحتياطات الدولية، فكان أن تم الإتفاق في (ريو ديجانيرو- البرازيل) عام ١٩٦٧، على مشروع لإحداث حقوق السحب الخاصة ، وفعلاً، أنشأ صندوق النقد الدولي حقوق

السحب الخاصة في عام ١٩٦٩، بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه. إلا أن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي تفاقم أكثر فأكثر، مما اضطر الإدارة الأمريكية في ١٩٧١/٨/١٥، لإصدار قرار تم بموجبه إلغاء صرف الدولار بالذهب، واعترفت أمريكا لأول مرة بأن الوقت قد حان للتنافس الحر بين العملات الدولية، وكان هذا القرار أحد الأسباب الرئيسة التي مزّقت اتفاقية "بريتون وودز".

وفي كانون الأول ١٩٧١، اجتمع وزراء مالية الدول الصناعية العشر (أمريكا- بلجيكا- فرنسا- بريطانيا – ألمانيا- إيطاليا – هولندا – السويد – كندا – اليابان)، في معهد "سميثونيان" بالولايات المتحدة واتفقوا على ترتيبات عرفت باسم اتفاقية "سميثونيان" والتي كان من أهم بنودها:

١- تلغي الولايات المتحدة الأمريكية الضريبة التي كانت قد فرضتها على وارداتها، ونسبتها (١٠%)، وبذلك ارتفعت قيمة الذهب رسمياً من (٣٥) دولار للأوقية إلى (٣٨) دولار.

٢- إعفاء الولايات المتحدة الأمريكية من التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب .

٤- السماح لأسعار الصرف أن تتقلب في حدود (٢,٢٥%)، صعوداً وهبوطاً، بعد أن كانت هذه الحدود (١%) حسب اتفاقية "بريتون وودز".

ومع ذلك فإن هذه الإتفاقية لم تدم إلا لمدة محدودة (١٤ شهراً) وذلك للأسباب التالية :

- لم تهدأ الأحوال في سوق الذهب بعد رفع سعره رسمياً، فقد واصل سعر الذهب ارتفاعه حيث ارتفع من (٤٢) دولار للأوقية في السوق الحرة في كانون الأول ١٩٧١، إلى (٦٥) دولار للأوقية في شباط ١٩٧٢، ثم إلى (١١٢) دولار في عام ١٩٧٣.
- لم تتدفق رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الإتفاقية. لأنّ ارتفاع أسعار الفائدة في أوربا الغربية مقارنة مع أمريكا قد حال دون ذلك. واستمر تدفق الدولارات بمعدلات كبيرة إلى خارج الولايات المتحدة، وواصل عجز ميزان المدفوعات الأمريكي ارتفاعه، فقررت الدول الست الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة (ألمانيا- فرنسا – هولندا- الدنمارك – بلجيكا – لكسمبورج)، بأن تدع عملاتها تعوم مشتركة ضد الدولار بمدى تقلب (٢,٢٥%) وهذا ما سمي بسياسة الثعبان الأوربي أو سياسة الثعبان في النفق ودام حتى آذار ١٩٧٣.
- ارتفاع أسعار النفط عالمياً، فقد حققت الدول المصدرة للنفط فوائض مالية كبيرة في موازين مدفوعاتها، مما أدى إلى تسارع المؤسسات النقدية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي، وكالة التنمية الدولية ..) لإعادة تدوير هذه الفوائض إليها، مما عجّل من تحركات رؤوس الأموال الساخنة على النطاق الدولي.

●لم تهدأ عمليات المضاربة، فمع زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، بدا واضحاً أن التضخم في الولايات المتحدة سيستمر بمعدلات مرتفعة، وأصبح المضاربون مقتنعين بأنّ اتفاقية "سميثونيان"، لن تستطيع الصمود. فكان هناك احتمالات قوية بأن العملات الأجنبية الرئيسية سوف ترتفع قيمتها مقابل الدولار، لذلك أخذ المضاربون يبيعون الدولار مقابل المارك الألماني والين الياباني بكميات هائلة.

وخلاصة ما تقدّم، أن هذه التطورات أدت إلى انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة المتفق عليها في "سميثونيان"، وأطلقت العنان لتعويم العملات الرئيسية (أي جعلها خاضعة لقوى العرض والطلب)، وتم التخلي في النهاية عن فكرة وضع أسعار صرف ثابتة، وسادت فكرة مؤداها أنّ أسعار الصرف المرنة يمكن أن تدير نظام النقد الدولي بقدر قليل من الذهب والاحتياطات الدولية.

وبناءً على ما تقدم يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية لفشل نظام بريتون وودز فيما يلي:

١- عدم الاستقرار: فمن الشروط الأساسية لاستقرار أي نظام نقدي أن يرتكز على أساس متين ويتمتع بثقة الجميع. وهذا يعني أن العملة التي تتخذ كأساس يجب أن تبقى دائما مستقرة نسبياً. أمّا إذا فقدت العملة المعنية هذه الصفة – وهذا ما حدث مع الدولار – فإنّ النظام كله يصبح عرضة للاهتزاز والاضطراب.

٢- لم يسمح النظام بأي نوع من أنواع التصحيح التلقائي للاختلال في موازين المدفوعات الدولية، فقد كانت هناك ظروف اقتصادية تتطلب إجراء تعديلات سريعة في أسعار الصرف لمساعدة النظام على الاستقرار، إلا أن ذلك لم يحدث إلا في حالات قليلة.

٣- عجز صندوق النقد الدولي عن القيام بدور المركز النقدي الدولي في إدارة النظام، ويعود السبب في ذلك في أن أمريكا والدول الأوروبية الصناعية واليابان، تمتلك الجانب الأكبر من موارد الصندوق، وبالتالي من حقوق التصويت على صنع القرارات المتعلقة بالنقد الدولي.

٤- تفاقم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، فقد شكل حجم الدولارات الموجودة خارج الولايات المتحدة كمية من رؤوس الأموال قابلة للتحرك بسرعة من دولة لأخرى بمعنى أنها تتحول إلى هذه العملة أو تلك، وأصبحت حركات رؤوس الأموال كثيرة الأهمية وتميل بصفة خاصة إلى عمليات المضاربة، كما أنها كانت وسيلة لتمويل المعاملات في أسواق الصرف. وقد أثارت هذه الحركات تغيرات متزايدة عرضت معظم العملات للخطر، وهذا لم يكن وارداً في حساب واضعي اتفاقية "بريتون وودز".

٥- من أهم أسباب فشل هذا النظام هو طبيعته التضخمية، إذ أنه يولّد التضخم النقدي تلقائياً نتيجة لآليات عمله، حيث أن البلد المطبق لهذا النظام يحتفظ بأرصدته على شكل نقد أجنبي قابل للتحويل إلى ذهب، وهذه الأرصدة تؤلف في الوقت ذاته عنصراً رئيساً من عناصر الغطاء الذي تستند إليه البنوك المركزية في إصدار النقود الوطنية، وبعد ذلك فإن هذه البنوك تقوم بإقراض هذه الأرصدة الدولارية إلى مصارف أخرى في الخارج، التي تستعملها بدورها كقاعدة لإصدار النقود الائتمانية، وهكذا يولد التضخم النقدي على الصعيد الدولي.

وفي عام (١٩٧٦)، عقد مجلس محافظي الصندوق اجتماعاً في "جامايكا"، وتمّ فيه التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز، (التعديل الأول أقرّ خلق حقوق السحب الخاصة)، ومن أهم ما تضمنه هذا التعديل:

١- الاستقرار والحرية في نظام الصرف هما دعامة النظام الجديد، وعلى كل دولة عضو أن تتعهد بالتعاون مع الصندوق والدول الأخرى بوضع نظام مستقر لسعر الصرف عن طريق السياسة الاقتصادية والنقدية والمالية.

٢- قيام نظام الصرف على أسعار تعادل ثابتة، يمكن تعديلها عند الضرورة، فالدول تعلن أسعار التعادل الخاصة بعملاتها، ولكنها تلتزم بالإبقاء على أسعار هذه العملات بين هوامش التغيير المسموح بها وهي(٢,٢٥%)، ارتفاعاً وانخفاضاً، وليس (١%) كما كان الحال في نظام بريتون وودز.

٣- إنهاء الدور الرسمي للذهب. فالبنوك المركزية تستطيع بيع وشراء الذهب في السوق الحرة وفقا للأسعار السائدة.

٤- تكون وحدات حقوق السحب الخاصة هي الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي.

٥- تدعيم سلطة صندوق النقد الدولي بإنشاء مجلس دائم من المحافظين يُناط به الإشراف على النظام النقدي الدولي، وتطويره، ومراقبة تطور موازين مدفوعات الدول المختلفة، ومتابعة تطور السيولة الدولية.

و يمكن القول أن تجربة نظام "جامايكا" عملياً توحي بالآتي:

أ- عدم التحكم في السيولة الدولية: ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- استمرار تزايد عجز الموازنة العامة (العجز الداخلي)، وعجز ميزان المعاملات التجارية (العجز الخارجي)، للولايات المتحدة الأمريكية منذ اتفاقية "جامايكا" وحتى الآن. وقد أدى

ذلك إلى إغراق العالم بالدولارات لسد هذا العجز نظراً لاستمرار الدولار في القيام بدوره كعملة احتياطي رئيسية.

- عدم التحكم في مشكلة التضخم: وهي نتيجة للعامل السابق، فبسبب الإفراط في السيولة الدولية، والتي مصدرها عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، واستمرار الدولار بلعب دور عملة الاحتياطي من ناحية، والدور الذي تقوم به سوق الدولار الأوروبي من ناحية أخرى، وميل دول غرب أوروبا – بل ومختلف الدول الأخرى– إلى تنويع احتياطياتها من العملات الأجنبية الأخرى مثل المارك الألماني، والين الياباني...إلخ. أصبحت هناك تخمة في السيولة نتج عنها حالة من التضخم المستمر على الصعيد الدولي، دعمتها ميول تضخمية محلية قوية في هذه الدول. وتزامن كل ذلك مع ارتفاع معدلات البطالة، وهو ما جعل الاقتصاديون يتحدثون لأول مرة في تاريخ الفكر الاقتصادي عن ظاهرة "التضخم الركودي"، وقد أسهمت هذه الظاهرة في عدم استقرار العلاقات النقدية الدولية.
- عدم السيطرة على حركات رؤوس الأموال العائمة، ولاشك أن تحركات هذه الأموال بين مختلف الدول يُحدث حالة من عدم الاستقرار النقدي، حيث تعاني الدول التي تخرج منها الأموال من حالة عجز، في حين يزيد عرض النقود في الدول التي تذهب إليها هذه الأموال، مما يُفقدها السيطرة على الأسعار.

ب– عدم حل مشكلة الاحتياطي: فبالرغم من مضي فترة طويلة على ظهور وحدات السحب الخاصة، والتي أكدت اتفاقية "جامايكا" على أن تكون هي العنصر الرئيسي في الأرصدة الاحتياطية في النظام النقدي الدولي، إلاّ أنّها ما تزال بعيدة عن أداء هذا الدور وذلك للأسباب التالية:

- استمرار الدولار في القيام بدوره كعملة الاحتياطي الرئيسية، فما زال الدولار يمثل حوالي (٧٠%) من جملة الاحتياطيات الدولية الرسمية من العملات الأجنبية في العالم، كما أن أكثر من (٥٠%) من التجارة العالمية تتم بالدولار، وأكثر من (٨٠%) من المديونية الخارجية للبلدان المتخلفة مستحقة الأداء بالدولار.
- زيادة الطلب على الأرصدة الدولارية، وذلك بسبب ارتفاع سعر الفائدة على الاستثمارات المالية بالدولار، مثل الودائع في البنوك وأذونات الخزانة، وسندات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- استمرار قيام الذهب بدور هام في تكوين الاحتياطيات الدولية في مختلف دول العالم، فبالرغم من نزع الصفة النقدية عن الذهب، وفق اتفاقية "جامايكا"، فقد ظلت البنوك المركزية تقتني الذهب باعتباره سلعة مقبولة في الوفاء بقيمة المعاملات على المستوى

الدولي، كما أن الحكومات يمكنها أن تبيعه في الأسواق العالمية وفقاً لقوى العرض والطلب.

- قَصر استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة على السلطات الحكومية الرسمية، وعدم استخدامها في المعاملات الخاصة أو كضمان للقروض المصرفية.
- عدم إمكانية البلدان المتخلفة من المشاركة بشكل فعّال في إدارة وتوجيه نظام حقوق السحب الخاصة، وذلك بسبب ضعف تضامنها داخل صندوق النقد الدولي من ناحية، وضآلة حصتها فيه– أي الصندوق– من ناحية أخرى.

ج – عدم استقرار أسعار الصرف: ويبدو أن المضاربة كان لها دوراً رئيسياً في ذلك، بسبب التغير السريع في مواقف المضاربين نتيجة التوقعات في سوق الصرف، إضافة لوجود مصادر للتمويل من أهمها سوق العملات الأوروبية.

د– عدم المساهمة في حل مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية: حيث انعكست الاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها دول العالم (ارتفاع أسعار البترول، انهيار النظام النقدي الدولي، تعويم أسعار الصرف.....) على البلدان النامية بصورة شديدة، ودفعت بمديونية هذه الدول إلى وضع لا مثيل له في تاريخ العلاقات النقدية الدولية.

إزاء هذه الظروف لم يكن هناك بدّ من الإلتجاء إلى صندوق النقد الدولي للسحب منه، والإذعان لشروطه حتى يمكن الحصول على قرض منه أو من الدول الأخرى، و قد أسفرت تجربة البلدان النامية مع برامج "التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي" التي عقدتها مع الصندوق والبنك الدوليين لإصلاح المسار الاقتصادي إلى تفاقم العجز في موازين مدفوعاتها، وتدهور أسعار صرف عملتها الوطنية، وزيادة معدلات التضخم فيها، وتفاقم عجز الموازنة العامة لديها وذلك ما جعل هذه الدول تدور في حلقة مفرغة.

صندوق النقد الدولي "موارده – هيكليته – التّسهيلات التي يقدمها"

من حق أي دولة اكتساب العضوية في الصندوق، عن طريق المساهمة في رأسماله بحصة محددة تكون هي الأساس في تحديد قوتها التصويتية، وحقها في المشاركة في اتخاذ القرارات. وتتكون الموارد المالية للصندوق من المصادر التالية:

- حصص الدول الأعضاء في رأس المال.
- العمولات التي يحصل عليها الصندوق من معاملاته مع الدول الأعضاء.
- الأرباح التي يحصل عليها في حالة بيع الذهب.
- الفوائد التي يحصل عليها من استثمار بعض أمواله في أذونات الخزانة الأمريكية.

وعلى الرغم من خلو الإتفاقية المنشئة للصندوق من الضوابط التي يمكن بموجبها تحديد حصة كل عضو في الصندوق، إلاّ أنّها أوضحت الطريقة التي يتم بها سداد حصة كل دولة في الصندوق، إذ يجب أن تدفع الدولة العضو حصتها فيه على أساس (٢٥%)، من قيمة الحصة بالذهب (الآن أصبحت بحقوق السحب الخاصة). والباقي (٧٥%) تدفع بالعملة الوطنية، وفي حال كان ما تمتلكه الدولة من ذهب ودولارات أمريكية يقل عن نسبة ال(٢٥%) ، فإنها لا تلتزم إلا بدفع (١٠%) من تلك القيمة في شكل ذهب والباقي يدفع بالعملة الوطنية. وهذه القاعدة تسري على أي زيادة في حصص الأعضاء التي قد يقرّها الصندوق في المستقبل. ويتم إيداع الدولة لحصتها أمّا في الصندوق ذاته، وأمّا في البنوك الأربعة التي حددها الصندوق لإيداع موارده فيها، وهي: بنك فرنسا، بنك بريطانيا، البنك الاحتياطي الفدرالي بنيويورك، والبنك الاحتياطي الفدرالي في الهند.

ومن ملاحظة ما جرت العادة عليه في كيفية تحديد حصص الأعضاء في رأسمال الصندوق، نجد أن الحصص تتحدد وفق الأسس التالية:

- حجم الناتج المحلي (الدخل القومي).
- حجم الاحتياطي النقدي، وكمية الذهب المتوفرة لدى الدولة.
- حجم التجارة الدولية والمدفوعات.
- عدد السكان.

نستنتج مما تقدّم، أن الحصة تعكس الحجم الاقتصادي لكل دولة بالنسبة لمجموع الأعضاء. وتكمن أهمية حصة العضو في أنها هي التي تحدد القوة التصويتية للعضو الواحد، ذلك أنّ القوة التصويتية تُحسب على أساس عدد الدولارات التي يساهم بها العضو الواحد في رأسمال الصندوق.

فكل دولة تمتلك (٢٥٠) صوتاً، بالإضافة إلى صوت واحد عن كل جزء من حصتها يعادل مائة ألف دولار، ونتيجة لذلك تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر مجموع من الحصص و بالتالي من الأصوات. ويضم الصندوق الآن في عضويته /١٩٠/ بلداً، ومجموع حصص العضوية: ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة ما يعادل (٦٨٧ مليار دولار أمريكي).

ويجوز للصندوق الاقتراض، عند الضرورة، من أجل استكمال الموارد المتاحة من حصصه. ولديه مجموعتان من اتفاقيات الاقتراض الدائمة لاستخدامها في مواجهة التحديات للنظام النقدي الدولي:

- الإتفاقيات العامة للاقتراض (GAB)، التي تم إنشاؤها ١٩٦٢، ويشارك فيها أحد عشر مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية).
- الإتفاقيات الجديدة للاقتراض (NAB)، التي تم استحداثها في عام ١٩٩٧، ويشارك فيها خمس وعشرون بلداً ومؤسسة.

وبموجب مجموعتي الإتفاقيات هاتين، يتاح للصندوق اقتراض ما يصل إلى (٣٤) مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٤٦ مليار دولار أمريكي). أما الآن فيستطيع الصندوق إقراض ١ تريليون دولار للبلدان الأعضاء.

ولهذا الغرض– الإقراض وإعادة جدولة الديون– تكوّن نادي باريس في كانون الثاني ١٩٦١، والذي بمقتضى اتفاقيته تضع دول النادي ستة مليارات دولار لمساعدة أي من عملات هذه الدول. كما قد يلجأ الصندوق للاقتراض بهدف زيادة قدرته على منح التّسهيلات لأعضائه مثلما حدث بعد ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣، حيث أقرضت الدول البترولية الصندوق حوالي عشرين مليار دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن نادي باريس هو مجموعة من تسعة عشر بلداً دائناً (أوربا الغربية– كندا– الولايات المتحدة الأمريكية– اليابان– استراليا– روسيا)، يجتمع النادي مرة كل شهر تقريباً في وزارة المالية الفرنسية، ويقدّم نادي باريس ذاته على أنه مجموعة غير رسمية، ولا مؤسسة، تكون نتائج أعماله بمثابة توصيات يمكن للصندوق أن يسترشد بها.

إن **وحدة حقوق السحب الخاصة** إنما هي قيود محاسبية في دفاتر صندوق النقد الدولي، وليست مغطاة بالذهب أو بأية عملة أخرى، قيمتها تنشأ من أن الدول الأعضاء قد وافقت على ذلك. ويتم توزيع هذه الوحدات على الدول الأعضاء بنسبة حصصهم، وتستخدم في تسوية العجز المؤقت في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء، ولا يجوز استخدامها لتمويل أغراض أخرى.

وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية هي: اليورو، والين الياباني، والجنيه الإسترليني، والدولار الأمريكي. وفي الأول من آب ٢٠٠١، كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي/١,٢٦/ دولار أمريكي، وتجري مراجعة العملات المكوّنة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكّد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية.

وقد وضع صندوق النقد الدولي بعض الأسس لتوجيه طريقة استخدامها وهي:

١- للعضو المشترك في حقوق السحب الخاصة حق غير مشروط في استخدام المقدار المخصص له منها، وذلك دون حاجة إلى أخذ موافقة مسبقة من الصندوق أو من باقي المشتركين في الحساب على هذا الاستخدام، ويتمثل استخدام المشترك لحقوق السحب الخاصة المقررة له في طلب تحويلها، كلها أو بعضها، إلى قيمة مساوية لها من العملات القابلة للتحويل في الواقع، وهي عملات يلتزم بدفعها المشتركون الذين يعينهم الصندوق لذا الغرض.

٢- يحدد الصندوق الأعضاء الذين يكلّفهم بقبول حقوق السحب الخاصة، وتقديم ما يقابلها من عملات قابلة للتحويل، من بين الأعضاء الذين يكون ميزان مدفوعاتهم قوياً، ويتوخى الصندوق عند ذلك، أن يتم بمرور الزمن، التكافؤ بين ما يمتلكه هؤلاء الأعضاء من حقوق السحب الخاصة، وما يمتلكونه من الاحتياطيات الدولية كالذهب والعملات الأجنبية.

٣- يلتزم العضو الذي يستخدم حقوق السحب الخاصة المتاحة له بدفع فائدة قدرها (١,٥%) سنوياً، ويتلقى هذا القدر من الفائدة السنوية العضو الدائن الذي قدم عملات قابلة للتحويل مقابل حقوق السحب الخاصة، وقد تعدل سعر الفائدة اعتباراً من تموز ١٩٧٤، وأصبح (٥%) سنوياً، وتقرر تعديله في ما بعد كل ستة أشهر زيادة أو نقصان بما يعادل (٨٠%) من الزيادة أو النقص في متوسط أسعار الفائدة في الأسواق العالمية.

٤- لا يجوز للعضو المشترك أن يستخدم حقوقه إلاّ في حالة الضرورة، وذلك بغرض مواجهة عجز ميزان مدفوعاته أو لتطوير الوضع الخاص باحتياطاته الدولية.

هذا ويتكوّن **الهيكل التنظيمي للصندوق** مما يلي:

١- **مجلس المحافظين:** هو السلطة العليا في الصندوق، ويضم ممثلين عن البلدان الأعضاء، هؤلاء يكونون عادة أمّا وزراء مالية الدول الأعضاء، أو حكام المصارف المركزية فيها، ويكون لكل محافظ نائب له، يجتمع المجلس مرّة كل عام لبحث نشاط الصندوق، ويقرر قبول أو رفض أعضاء جدد، ويقرّ الزيادة العامة في الحصص. كما ينتخب أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين كل سنتين. ومن صلاحياته تعديل النظام الداخلي، وعقد الإتفاقيات مع منظمات دولية أخرى، وتحديد توزيع الدخل الصافي للصندوق.

٢- **المجلس التنفيذي:** وهو جهاز دائم ومستمر، مسؤول عن سير الأعمال الجارية للصندوق وإدارة معاملاتها، يتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا يمثل كل منهم بلدا واحدا أو مجموعة بلدان يجتمعون عادة ثلاث مرات في الأسبوع، يتمتّع هذا المجلس بسلطات مالية وإدارية واسعة، فيقوم بدور أساسي في تحديد وتعريف سياسات هذه المؤسسة ومجالات تطبيقها، ويعرّف بصورة خاصة سياسة اللجوء إلى موارد الصندوق، كما يتمتّع بسلطة تفسير أنظمة الصندوق في حال حصول خلاف بصددها مع أحد الأعضاء. وتخصص مقاعد مستقلة فيه للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وينتخب المجلس المدير العام للصندوق.

٣- **المدير العام:** ينتخبه المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وهو يمارس الأعمال المعتادة للصندوق وفقاً لتوجيهات مجلس المديرين التنفيذيين، لكن ليس من حقه التصويت في هذا المجلس، وذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس. ووفقاً لاتفاقية الصندوق لا يجوز أن يكون المدير محافظاً أو مديراً تنفيذياً، وجرت العادة ألاّ يكون المدير العام أمريكي الجنسية. وفي عام ١٩٤٩ أنشئ منصب نائب مدير الصندوق يعينه مجلس المحافظين، وذلك لكي يتولاه شخص أمريكي دائماً.

٤- **مجموعة الخبراء المتخصصين:** يقوم مدير الصندوق ونائبه بتعيين مجموعة من الخبراء والمتخصصين بتحليل المسائل المالية والنقدية، ومراقبة تطور الوضع الاقتصادي الدولي، وإعداد الدراسات الخاصة بالوضع الاقتصادي للدولة التي ترغب بالاستفادة من الموارد المالية للصندوق، بهدف تخطي المصاعب التي تواجهها. وأعضاء هذه المجموعة

هم في الغالب من أبناء ذات الدولة التي ينتمي إليها المدير التنفيذي. وهكذا تهيمن الدول الكبرى على عملية تعيين الخبراء في الصندوق.

٥- **مجموعة الموظفين الإداريين:** يعمل بالصندوق حوالي ألفين وثمانمائة موظف، ينتمون إلى مئة وثلاثة وثلاثين بلداً. ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين تقريباً. هذا ويضم الصندوق اثنتين وعشرين إدارة يرأسها مديرون مسئولون أمام المدير العام. ومعظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن.

أمّا فيما يتعلق **بالقروض والتّسهيلات التي يمنحها الصندوق** فيمكن إلقاء الضوء على أهم التّسهيلات كيما يلي:

أولاً: ترتيبات المساندة:

ويطلق عليها أيضاً سياسة الشّرائح، وقد أُستخدمت منذ عام ١٩٥٢، لمواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات الناتج عن أسباب محلية أو خارجية أو الإثنين معاً، وتتراوح مدة هذه الترتيبات بين /١٢-٢٤/ شهراً. ويتم السحب من موارد الصندوق لهذا النوع من التّسهيلات، في شكل شرائح بحيث لا يتجاوز ما يسحبه العضو خلال فترة /١٢/ شهر /٢٥%/ من قيمة حصته، وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق يتقاضى عن هذا النّوع من التّسهيلات فائدة يتصاعد معدلها مع طول مدة القرض، ويتم سداد هذه التّسهيلات في فترة تتراوح بين /٣- ٥/ سنوات.

ثانياً : تسهيلات الصندوق الممتدّة:

أُحدثت في العام ١٩٧٤، وتضمّن قرار إحداثها أنّ الغاية من إحداثها هي تقديم مساعدة أو دعم مالي أكبر للبلدان الأعضاء التي تكون موازين مدفوعاتها في حالة عجز، ولفترة زمنية ممتدة. ومن حيث التطبيق فإنّها تضع حداً أقصى لفترة السحب بثلاث سنوات، ويمكن أن تبلغ أربع سنوات، وتحدد مقداراً للشراء يمكن أن يبلغ /١٤٠%/ من الحصة. إذاً، هذه التّسهيلات تُقدّم للأعضاء الذين يواجهون مشكلات في ميزان المدفوعات، ترتبط بجوانب ضعف هيكلي في اقتصادياتهم.

ثالثاً: تسهيل التكيّف الهيكلي الأساسي و المعزز:

وقد استحدث تسهيل التكيّف الهيكلي في آذار ١٩٨٦، لمساعدة البلدان النامية منخفضة الدخل والتي تعاني من مشاكل واختلالات هيكلية مستمرة في موازين مدفوعاتها. هذه البلدان عانت من تدهور مراكزها الخارجية، وتراجع في نموها الاقتصادي، لذلك خُصص هذا التّسهيل لتمويل ميزان المدفوعات، وكذلك يخصص لأغراض تحرير التجارة الخارجية، وإصلاح نظام الصرف. وفي هذا الإطار يتعاون الصندوق مع البنك الدولي في صياغة إطار معين لسياسات الإصلاح الاقتصادي متوسطة الأجل لفترة ثلاث سنوات، ويتم صياغة برامج سنوية مفصلة بناء على ذلك قبل صرف القروض السنوية، وهذه البرامج تحتوي على مؤشرات كل ثلاثة أشهر لتقييم الأداء، ويكون السداد لهذا التسهيل على فترة /٥,٢٥ – ١٠/ سنوات.

واستكمالاً لتسهيل التكيّف الهيكلي، فقد أُنشئ في كانون الأول ١٩٨٧، تسهيل جديد بموافقة مجلس إدارة الصندوق، وهو تسهيل التكيّف الهيكلي المعزّز وهو يشبه الأول، إلاّ أن المؤشرات هنا ومعايير الأداء تكون نصف سنوية، والمراجعة في منتصف العام، وينتظر من العضو في هذا التّسهيل اتخاذ إجراءات شديدة التكيّف بهدف دفع معدل النمو وتقوية وضع ميزان المدفوعات، ويكون السداد خلال /٥,٥ – ١٠/ سنوات.

رابعاً: تسهيل التمويل التعويضي والطوارئ:

وقد أُنشئ تسهيل التمويل التعويضي والطوارئ في أب ١٩٨٨، والهدف منه هو مساعدة البلدان النامية على وجه الخصوص المنتجة لمواد أولية يصدر الجزء الأكبر منها لمواجهة الصعوبات المؤقتة في موازين مدفوعاتها الناشئة عن تقلب أسعار الصادرات في الأسواق العالمية.

خامساً: تسهيلات إضافية:

- صندوق الائتمان: تمّ في إطار التّعديل الثاني للنظام الأساسي لصندوق النقد الدولي عام ١٩٧٦، إنشاء صندوق خاص للائتمان أوكلت إليه مهمة تقديم قروض إضافية للبلدان النامية التي لا يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوي فيها/٣٠٠/ وحدة من حقوق السحب الخاصة، وكان عددها آنذاك /٢١/ دولة، في تصحيح اختلالات موازين مدفوعاتها، ويتم تمويل صندوق الائتمان من مبيعات الصندوق من الذهب الموجود لديه، ومن الهبات والقروض التي يحصل عليها من أعضائه لهذا الغرض، ومن صافي أرباح عملياته التمويلية.

●تسهيل التمويل المنظم أو الشامل: أُنشئ في نيسان عام ١٩٩٣، لتقديم مساعدة مالية إلى دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفياتي السابق في مرحلة تحول اقتصادياتها من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. والفكرة وراء هذا التسهيل هي تقديم مساعدة بصورة خاصة للبلدان المشار إليها بعد تفككها، وجعل الأسعار العالمية مقياس تعاملها، وذلك بعد أن تدهورت بسرعة وبصورة حادة مبادلاتها الخارجية، ويمكن لهذه البلدان أن تطلب سحوبات حتى حدود (٥٠%) من حصصها، ويتوجب التسديد حتى عشر سنوات. إنّ هذا التسهيل هو تسهيل مؤقت، فمن جهة لا يمكن طلبه فيما بعد عام ١٩٩٤، ومن جهة ثانية، يتركز الهدف منه على تقديم مساعدة للبلدان ذات العلاقة، بتهيئته الركائز المؤسسية الضرورية لتنفيذ البرامج تنفيذاً حسناً، هذه البرامج التي تصاحب اتفاقات الدعم المعتادة.

●تسهيلات التمويل التكميلي: أُنشئت في بداية عام ١٩٧٩، وهي موجهة للبلدان النامية التي تعاني من صعوبات كبيرة بسبب ضخامة العجز في موازين مدفوعاتها، إذا ما قورن بحجم القروض التي يمكن الحصول عليها من الصندوق، والتي تعتمد بدورها على حجم حصة كل منها. وعلى الدولة العضو الراغبة في الاستفادة من هذه التّسهيلات أن تبرهن عن حاجتها الماسّة إلى تمويل إضافي يفوق قدرتها الإقتراضية، وعليها أيضاً أن توضح أنها بصدد مواجهة اختلال هيكلي طويل الأجل في ميزان المدفوعات يحتاج إلى قروض لا يمكن سدادها خلال الفترة المحددة للقروض التي يمنحها الصندوق في إطار التّسهيلات التلقائية، عندها يمكن للعضو أن يحصل على قروض تصل إلى (١٤٠%) من حصته خلال سنتين، وللصندوق أن يمدّها إلى ثلاث سنوات، ويكون السداد بعد (٣,٥-٧) سنوات.

البنك الدولي

بُعث البنك الدولي للوجود في مؤتمر "بريتون وودز" عام ١٩٤٤، وعدد أعضائه (١٨٧) عضواً. ويُركّز على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات التكيّف الهيكلي التي تعتمد على الفترة الطويلة، والتي تأتي بعد مرحلة التثبيت الاقتصادي، (الشغل الشاغل لصندوق النقد الدولي). من هنا، تتضح العلاقة الوثيقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد برزت فكرة إنشاء البنك الدولي من هذا المنطلق، حيث أن صندوق النقد الدولي لا يُمكن أن يقوم بواجباته على نحو فعّال إذا لم تكن هناك قروض طويلة الأجل للمساهمة في تحقيق التنمية للدول التي دمرتها الحرب أو التي يُعاني اقتصادها من الكساد. لذلك، ركز نشاطه في المراحل الأولى على الدول المتقدمة، وخاصة الأوروبية، للمساهمة في إعادة بناء اقتصادها، وعندما انتهى من ذلك، ركّز نشاطه على تمويل التنمية في الدول النامية عبر برامج التكيّف الهيكلي. وبهذا الوضع يُمكن لنشاط البنك أن يكمّل الأهداف الأساسية لنشاط صندوق النقد الدولي. والجدير بالذكر أن الدولة التي تريد أن تكون عضواً في البنك الدولي، لابد أن تكون عضواً في صندوق النقد الدولي قبل ذلك، كما يتحدّد اكتتاب الدول الأعضاء في رأسمال البنك وفقاً لحصة كل دولة في صندوق النقد الدولي.

وتتلخص أهداف البنك الدولي في ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي، في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال، سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، بغرض رفع معدلات النمو الاقتصادي وعلاج الاختلالات الهيكلية، وخاصة في البلدان النامية، وذلك من خلال علاج الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات، والوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي والداخلي، وهو بذلك مكمّل في أهدافه ومهامه لأهداف صندوق النقد الدولي ومهامه.

ويشير الواقع إلى أن هذا البنك ينطوي على ما يسمى بمجموعة البنك الدولي، ويتألف من عدة مؤسسات تملكهما ١٨٧ من البلدان الأعضاء، وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD والمؤسسة الدولية للتنمية IDA /١٧٠عضواً/، ومؤسسة

التمويـــل الدوليـــة IFC/١٨٢ عضـــواً/، والوكالـــة الدوليـــة لضـــمان الاســـتثمار MIGA/١٧٥عضواً/، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID /١٤٤ عضواً/.

IBRD	IDA	IFC	MIGA	ICSID
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	المؤسسة الدولية للتنمية	مؤسسة التمويل الدولية	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
قروض إلى حكومات البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأقل دخلا التي تتمتع بأهلية ائتمانية	قروض ومنح بدون فوائد لحكومات البلدان الأشد فقرا	تقديم الحلول لتنمية القطاع الخاص	ضمان استثمارات القطاع الخاص عبر الحدود ضد المخاطر غير التجارية (السياسية)	تسوية منازعات الاستثمار بالتوفيق والتحكيم

يتولى القيام بأعمال البنك الدولي ثلاث مستويات إدارية وهي:

- مجلس المحافظين
- المجلس التنفيذي
- المجلس الاستشاري

١- مجلس المحافظين: يتألف من مجموع ممثلي الدول الأعضاء. حيث تقوم كل دولة بتعيين محافظ (سفير لها) لدى مجلس المحافظين الذي يجتمع مرة واحدة سنويا في مقر البنك في واشنطن. ويتولى هذا المجلس رسم الاستراتيجيات العامة للبنك ويتم اتخاذ القرارات على أساس التصويت. يحتاج أي قرار لكي يعتمد إلى مجموع ثلثي الأصوات.

أما عدد أصوات كل دولة عضو في مجلس المحافظين فيتحدد كالتالي:

- تمنح كل الدول الأعضاء وبشكل متساو ٢٥٠ صوت
- يضاف إلى هذه الأصوات عدد أصوات أخرى تتمثل في صوت واحد لكل سهم في رأس المال وبذلك يتميز كبار المساهمين عن غيرهم بقوة التصويت.

٢- المجلس التنفيذي: يتكون من المدراء التنفيذيين الذين يعملون داخل البنك الدولي ويفوض إليهم المهام من قبل مجلس المحافظين. يتألف هذا المجلس من ٢٤ مديرا تنفيذيا. يتألف من مدير ممثل للدول الخمس الكبرى المساهمين الأكبر في الصندوق الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا ،المملكة المتحدة. والتسع عشر مديرا الباقين يتم انتخابهم من باقي الدول الأعضاء. يجتمع المجلس التنفيذي مرتين في الأسبوع من أجل اعتماد قرارات البنك (الإقراض والتمويل والموازنات الدورية).

٣-المجلس الاستشاري: يتولى هذا المجلس مساعدة المجلس التنفيذي في القيام بالشؤون ذات الاختصاصات المختلفة (صناعية، زراعية، تجارية). لذلك كان لابد لهذا المجلس من أن يتألف من ذوي الخبرات و الكفاءات العلمية. يجتمع هذا المجلس مرة شهريا.

يتشابه هذا المجلس مع المجلس التنفيذي من حيث ان أعضائه الممثلين للدول الخمس الكبرى يتم تعيينهم مباشرة، فيما يتم انتخاب باقي أعضائه. أما القرارات تؤخذ بأي أغلبية بسيطة.

ورئيس البنك يرأس اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين، وهو مسؤول عن إدارة البنك الدولي بصفة عامة. وجرت العادة أن يكون رئيس البنك من مواطني أكبر المساهمين، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي ترشحه، وينتخب مجلس المحافظين الرئيس لفترة مدتها ٥ سنوات قابلة للتجديد.

مما تقدم – كما في صندوق النقد الدولي– تسيطر الدول الرأسمالية الكبرى على مفاصل وبالتالي سياسات البنك الدولي وعمله.

ومن الثابت أن البنك الدولي صاغ سياسته وبرامجه في ضوء سياسة صندوق النقد الدولي، لتشكل معاً التحرك المشترك للرأسمالية العالمية من أجل إعادة صياغة استراتيجية وتكتيكات تعاملها مع الدول النامية. والتنسيق كامل ما بين الصندوق والبنك الدوليين، فالدول التي تحتاج إلى خدمات البنك الدولي يجب أن تفوز بجدولة ديونها، وليحقق لها نادي باريس* ونادي لندن** ذلك، عليها أن تأتي بشهادة "حسن سلوك" من صندوق النقد الدولي، الذي يربط ذلك بتنفيذ برامجه "الإصلاحية"، من هنا نشأ ما يسمى " المشروطية المتقاطعة " التي تعني الترابط والتداخل بين شروط كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

وعلى ذلك، فالثابت أن التوجه الإيدولوجي لسياسات وبرامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يحقق نوعاً من العلاقة الارتباطية المتكاملة، لأنه ينطلق من رؤية واحدة هي أن أزمة المديونية الخارجية والركود الاقتصادي للدول المتخلفة، إنما يعود إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي ارتكبتها هذه الدول، وعليه فإنه للخروج من هذه الأزمة يتعين على الدولة المعنية أن تقوم بإحداث تغيرات جذرية في هذه السياسات، حتى لو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الأهداف الاجتماعية. وذلك على الرغم من أن دراسات الصندوق والبنك الدوليين تشير إلى أن مشكلة الاختلال الذي تعاني منها الدول النامية (الفقيرة) تعود إلى مجموعة من العوامل الخارجية، إلا أن هاتين المؤسستين أهملتا تماماً هذه العوامل عند تشخيصها لمشكلة كل دولة على حدة، مما جعل برامجهما تنصب على الأمور الداخلية فقط.

---

* نادي باريس: هو مجموعة مكونة من ١٩ بلداً (أوروبا الغربية- كندا- الولايات المتحدة الأمريكية- اليابان- استراليا- روسيا) ويقدم نفسه على أنه مجموعة غير رسمية ولا مؤسسة. ليس له وجود شرعي ولا وضع قانوني ونتائج أعماله المدونة في محاضره غير ملزمة للبلدان الدائنة لكن البلدان الدائنة تلتزم بتنفيذها، وفي هذه اللحظة تكتسب قيمة قانونية.

** نادي لندن: يضم هذا النادي الشركات و المصارف الخاصة المانحة للبلدان النامية. وقد أصبحت مصارف الإيداع في السبعينات من القرن العشرين المصدر الرئيس للاقتراض بالنسبة للبلدان المعسرة. في نهاية ذلك العقد، كانت هذه المصارف قد منحت أكثر من(٥٠%) من مجموع القروض التي منحها جميع المقرضين. وحين اندلعت أزمة الديون في عام ١٩٨٢، توجه نادي لندن إلى صندوق النقد الدولي بحثاً عن الدعم. وتلتقي مصارف الإيداع لتنسيق إعادة جدولة ديون البلدان المقترضة. وبدقة أكثر، توصف مجموعات اللجان هذه بأنها استشارية. وتنعقد تلك الاجتماعات في نيويورك أو لندن أو باريس أو فرانكفورت أو في أي مكان آخر حسب ما تفضله البلدان أو المصارف. وقد نصحت اللجان الاستشارية التي شُكلت في ثمانينات القرن العشرين البلدان المدينة لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي، وذلك قبل التماس إعادة مصارف الإيداع لجدولة ديونها أو منحها قروضاً جديدة. ونادراً ما تعطي اللجان الاستشارية أموالاً لتمويل مشروع دون ضمان من صندوق النقد الدولي، ولا تفعل ذلك إذا اقتنعت أن البلد يتبع سياسة ملائمة.

والبنك الدولي يعمل وفق مبادئ ثمانية مستوحاة من تقرير " لستر بيرسون "، بناء على طلب من روبرت مكنمارا الرئيس الأسبق للبنك الدولي، وذلك لدراسة المناخ الاستثماري المفروض توافره في الدول المتخلفة، لتشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول. وقد ركز تقرير " لستر بيرسون "، الذي رسم في النهاية الخطوط الأساسية لليبيرالية التكيف، على ثمانية مبادئ أساسية، هي:

المبدأ الأول: يتعين على الدول المتخلفة البدء فوراً بتحسين المناخ العام بالنسبة للاستثمار الخاص، محلياً كان أم أجنبياً، ذلك أن المستثمرين الأجانب يشعرون بالخطر إذا كانت البيئة التي تُحيط بهم لا تتعاطف مع المشروعات الخاصة. ويكاد يكون من المؤكد، بصورة عامة، أن تحسين وضع القطاع الخاص ككل يعد من أهم الخطوط الفردية نحو تحسين المناخ بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

المبدأ الثاني: يختص بإبطال مفعول القوى السياسية القابلة للانفجار، والتي غالباً ما يؤدي إليها نشاط الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

المبدأ الثالث: يختص بالضمانات التي يطلبها المستثمرون الأجانب لحماية نشاطهم، ولتفادي الصراعات المعطلة لمصالحهم. وهنا يقترح التقرير فكرة اتفاقيات لضمان وحماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي تؤمّن المستثمرين ضد مخاطر التأميم والمصادرة وفرض الحراسة، وتكفل لهم تعويضاً ملائماً وحرية تحويل هذا التعويض إلى الدولة الأم حينما تتعرض الاستثمارات الأجنبية لخطر تعديل أو تصفية نشاطها.

المبدأ الرابع: يتعلق بالحوافز التي يتعين على الدولة المتخلفة أن توفرها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة.

المبدأ الخامس: يختص بكيفية اكتشاف الفرص الاستثمارية في الدول المتخلفة، وضرورة العمل على تنفيذ دراسات اقتصادية حول الإمكانات المختلفة للاستثمار في هذه الدول.

المبدأ السادس: يختص بضرورة تطوير القوانين المتعلقة بالشركات لتحقيق درجة أكبر من الانفتاح المالي للمشروعات الأجنبية والمحلية.

المبدأ السابع: يقضي بضرورة السماح للشركات الأجنبية بالاقتراض من أسواق رأس المال المحلية.

المبدأ الثامن: يتعلق بتصفية القطاع العام ونزع مضمونه الاجتماعي. وهنا يقول واضعو تقرير "بيرسون" بصراحة شديدة مايلي: "إننا نوصي بأن تقوم حكومات هذه الدول بإنشاء نظام من الحوافز الإيجابية لجميع الشركات الأجنبية والمحلية على السواء، للمشاركة في الملكية العامة عن طريق بيع الأسهم في أشكال ملائمة".

مما سبق نستنتج بأن الدول التي تلتزم بتطبيق وصفات كل من الصندوق والبنك الدوليين كأنما تفوض هذه المؤسسات الدولية بإدارة واتخاذ قراراتها بالنيابة عنها، ومن ثم تصبح عملية صنع القرار الاقتصادي قد انتقلت من محيطها الوطني، انطلاقاً من ضرورات التنمية في الداخل والاحتياجات الحقيقية للمواطنين، إلى المستوى الدولي عبر مثلث السلطة الجديد في العالم (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، التي سيتم الحديث عنها تالياً. فهذه الجهات هي التي تقرر شكل وطبيعة الاقتصاد ككل، ويتبين ذلك من أن سياسات نظام العولمة تتجه إلى دفع الدولة النامية المعنية لأداء دورها كجسر لتكييف الأبنية الإنتاجية لاقتصادها مع الأبنية الإنتاجية للمراكز الرأسمالية. وغني عن البيان بأن عدم الاستقلال الاقتصادي يؤدي إلى عدم الاستقلال السياسي.

وفي هذا السّياق فإن المؤسسات الدولية تشكل العنصر الرئيسي والحاسم في نظام العولمة عبر آليات عملها والقواعد المُلزمة التي تنشئها، ويُمكن القول نتيجة لذلك أن النظام الاقتصادي العالمي بدأ بالتشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث لم يوجد قبل ذلك التاريخ مؤسسات دولية فعلاً، وتتضح أهمية هذه المؤسسات من خلال الوظائف والأدوار الموكلة لكل منها، والمفاهيم الأساسية التي تستند إليها في عملها، وفي حالة المثلث الاقتصادي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) يتضح:

أ- أنها سلطة دولية للتشاور والتنسيق.

ب- أنها سلطة تمتلك حق إنشاء القواعد واتخاذ الإجراءات ضد الذي (الدولة) يخل أو لا يلتزم بها، واعتبار مبدأ " المشروطية" ركناً أساسياً من أركان سياستها.

ت- أنها، من خلال آلية عملها، لا تتوقف عند الدور المعنوي أو الرقابي، بل يُمكنها أن تفرض القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء احترامها في سياستها المالية والاقتصادية.

إن التطورات والتغييرات التي طرأت وتطرأ على المجتمع الدولي، مع إشاعة أجواء العولمة الاقتصادية، تجعلنا نلتمس أهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها:

١-التحرير المتزايد للاقتصاديات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية، والتحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالي في إطار الأخذ ببرامج "التثبيت الاقتصادي والتكيّف الهيكلي" في دول الجنوب، وفي سياق بناء الرأسمالية في دول المعسكر الاشتراكي السابق والتراجع عن مفهوم دولة الرفاهية في العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة.

٢-التسارع في معدلات نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات، والنمو الضخم في حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول وخاصة الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ليس بغرض الاستثمار في الأصول الإنتاجية وإنما بغرض اقتناص فرص الربح السريع من خلال عمليات المضاربة.

٣-بروز دور الشركات متعددة الجنسيات كفاعل أساسي في الإنتاج والتجارة عبر الحدود، وفي البحث والتطوير التكنولوجي، وفي ابتداع نُظم جديدة لإدارة الإنتاج الذي يجري في مواقع متعددة من العالم.

٤-ظهور تقسيم جديد للعمل على المستوى الدولي، وازدياد درجة التكامل أو الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية، وإن كان تكاملاً يفتقر إلى التكافؤ، وبخاصة عندما تكون أطرافه بلداناً نامية من جهة ودولاً متقدمة من جهة أخرى.

٥-نمو الاتجاه إلى تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية، ينظر بعضهم إليها على أنها خطوة على طريق العولمة، بينما ينظر إليها البعض الآخر على أنها أداة للحماية من أخطار العولمة.

٦-ظهور مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية عبر القومية، والتوسع في الاتفاقات والمعاهدات الدولية الرامية إلى تنظيم أوضاع الاقتصاد العالمي، مع تزايد الإدراك بوجود مشكلات عالمية الطابع (بعضها اقتصادي، وبعضها غير اقتصادي وإن كانت له صلات غير مباشرة بالممارسات الاقتصادية)، ومن ثم تتطلب معالجتها مؤسسات وآليات عبر قومية (حكومية وغير حكومية).

٧-تقلّص سلطة الدولة الوطنية، وانكماش قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها من منظور وطني خالص، وذلك مع تحول بعض صلاحياتها إلى المؤسسات الدولية.

٨-انتشار أنماط الاستهلاك الترفي، والثقافة والقيم الشعبية السائدة في دول الغرب الرأسمالية، وخاصة تلك الشائعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع استمرار التحول نحو الأنشطة المالية الدولية، وترافق ذلك مع الثورة الهائلة في وسائل الاتصال الدولي، وغلبة المضاربة على السوق المالية الدولية، فإنّ هدف الصندوق تحول إلى إزالة العوائق أمام حركة رأس المال الدولي.

وهكذا توحي العولمة الاقتصادية، بأن العالم قد أصبح بلا حدود، فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض، ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها، وأن النظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مُشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصادات المحلية، أمّا الأسواق التجارية والمالية العالمية فإنها لم تعد موحدة أكثر من أي وقت آخر فحسب، بل هي خارجة عن تحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى. وبالتالي فإن العولمة الاقتصادية، تمثل المشروع الأيديولوجي لليبرالية الجديدة، التي تركّز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال البضائع

والأموال والأشخاص والمعلومات عبر الحدود دون أية قيود، إلى جانب تعويم أسعار الصرف، وإنهاء تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وإزالة القيود عن النظام المصرفي، وكل ذلك سيؤدي إلى نزع المكتسبات الاجتماعية للعمال والطبقة الوسطى والفقراء. وما ينتج عن ذلك من فوضى على النطاق العالمي، وعلى المستوى المحلي، أمّا ما سينجم عن هذه الفوضى، فهو المزيد من الاضطرابات في الأسواق العالمية والبورصات، والمزيد من الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن تزايد حدة الفروق في الدخول والثروات ومن البطالة ورفع الأسعار، الأمر الذي سيقود الاقتصادات المحلية والعالمية إلى الركود والكساد.

وعلى الصعيد العالمي، فقد رحّب الليبراليون الجدد بتعويم أسعار الصرف، وبإلغاء القيود على موازين المدفوعات والتحويلات الخارجية، وبضرورة تشجيع حركات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية مع خلق مناخ جيد لها في البلاد التي تذهب إليها، ومنذ أن تسرّبت الليبرالية الجديدة إلى المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) أخذت هذه المؤسسات تتعامل مع البلدان النامية الفقيرة من منطق التكيّف وضرورته مع السوق الرأسمالي العالمي، ووضعت هذه المؤسسات "مشروعاً أممياً" لإعادة الانضباط الاقتصادي داخل هذه الدول، وتجديد علاقاتها مع السوق الرأسمالي العالمي، وهو المشروع الذي يُصاغ بشكل عام دون أن يفرق بين دولة وأخرى تحت عنوان "برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي"، خاصة بعد وقوع البلدان النامية في فخ المديونية الخارجية، التي نتجت عن محاولة الرأسمالية العالمية مواجهة أزمتها بضخ كميات هائلة من القروض إلى البلدان النامية عن طريق تدوير فوائض النفط الدولارية والسيولة المتراكمة في السوق الأوروبية للدولار لتمويل عجز موازين مدفوعات البلدان النامية وتمكينها من تمويل وارداتها من الدول الرأسمالية الصناعية.

الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

البنك الدولي	صندوق النقد الدولي
يهدف البنك الدولي إلى تخفيض الفقر ودعم البلدان الأفقر	يعمل صندوق النقد الدولي في المقام الأول على تثبيت أسعار الصرف
يركز بالدرجة الاولى على النمو الاقتصادي	يركز بالدرجة الأولى على الاستقرار الاقتصادي
للبنك الدولي غرض أساسي هو: تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية من خلال المساعدة على رفع الإنتاجية بحيث يعيش المواطنين حياة أفضل	يتمثل في كونه مؤسسة تعنى في الحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات والمبادلات الرأسمالية بين الدول
تقديم ائتمانات متوسطة إلى طويلة الأجل	تقديم ائتمانات قصيرة إلى متوسطة الأجل
تشجيع الشركات الخاصة في البلدان النامية من خلال شركة تابعة لها وهي مؤسسة التمويل الدولية IFC	تكمل احتياطيات العملات لأعضائها من خلال تخصيص حقوق السحب الخاصة.
يكتسب معظم موارده المالية عن طريق الاقتراض في سوق السندات الدولية	يستمد موارده المالية بشكل أساسي من اشتراكات الحصص في البلدان الأعضاء

بنك التسويات الدولي

النشأة

•تأسس بنك التسويات الدولية (BIS) في عام 1930 في مدينة بازل – سويسرا وذلك بموجب معاهدة دولية (اتفاقية لاهاي)بين ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا العظمى و إيرلندا الشمالية، وإيطاليا، واليابان، و الولايات المتحدة الأمريكية و سويسرا.

•كان المقصود من BIS هو تسهيل التعويضات التي فرضت على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الأولى.

•يقع المكتب الرئيسي في بازل بسويسرا وهناك مكتبان تمثيليان في هونغ كونغ التابعة لجمهورية الصين الشعبية و في مدينة مكسيكو عاصمة المكسيك.

•يتألف أعضاءه المساهمين من البنوك المركزية .يضم بنك التسويات الدولية60 مصرفًا مركزيًا عضوًا يمثلون دولًا من جميع أنحاء العالم تشكل مجتمعةً حوالي 95٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

•عند تأسيسه كان بنك التسويات الدولية مسؤولا عن جمع وإدارة وتوزيع التعويضات من ألمانيا – كما هو متفق عليه في معاهدة فرساي – في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

•بعد الحرب العالمية الثانية، حول بنك التسويات الدولية تركيزه على الدفاع عن نظام بريتون وودز.

•بين السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، قام بنك التسويات الدولية بمراقبة تدفقات رأس المال عبر الحدود في أعقاب أزمة النفط والديون، والتي أدت بدورها إلى تطوير الإشراف التنظيمي على البنوك النشطة دولياً.

الوظيفة:

•تتمثل وظيفته الرئيسية في خدمة البنوك المركزية عند سعيها لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتعزيز التعاون الدولي في تلك المجالات، والعمل كبنك للمصارف المركزية.

•وتمثل الأبحاث والاحصاءات والدراسات التي يقوم بها الخبراء التابعين لبنك التسويات الدولية من أهم الأدوات التي يستخدمها من أجل تحقيق هذا الهدف.

•ينطلق بنك التسويات الدولية من حقيقة أن الاستقرار المالي شرط مسبق للنمو الاقتصادي المستدام والازدهار .لذلك يعمل على جعل عمله وخدماته متاحً ة مجانًا لأوسع قدر ممكن من الجمهور،

•وعادة ما تشمل هذه الخدمات:

١-التحليلات الخاصة لقضايا الاستقرار النقدي والمالي؛

٢- الإحصاءات المصرفية والمالية الدولية التي تدعم صنع السياسات

٣-الأبحاث الأكاديمية والمناقشات العامة.

- يتمثل عملاء بنك التسويات الدولية (BIS)بالبنوك المركزية والمنظمات الدولية.
- واعتباره بنكًا، لايعني أنه يقبل الإيداعات من الأفراد العاديين أو يقوم بتقديم الخدمات المالية لهم.

<u>بنك التسويات الدولية :كيف يعمل مالياً؟</u>

١-يتنافس بنك التسويات الدولية مباشرة مع المؤسسات المالية الخاصة الأخرى في مجال لأنشطة المصرفية العالمية، **ولكن** لا يقبل فتح حسابات جارية يحمل حسابات جارية للأفراد أو الحكومات.

٢-سابقاً كان يحق للمساهمين من القطاع الخاص وكذلك البنوك المركزية امتلاك

أسهم في بنك التسويات الدولية .**ولكن** في عام 2001 تقرر أن يتم تعويض حملة الأسهم الخاصة وأن تقتصر ملكية بنك التسويات الدولية على البنوك المركزية(أو السلطات المالية المناظرة لها.)

٣-تقوم الحسابات في بنك التسويات الدولية ب حقوق السحب الخاصة المصدرة

من قبل صندوق النقد الدولي.

٤-ومثل أي بنك آخر، يسعى بنك التسويات الدولية لتقديم خدمات متميزة لجذب البنوك المركزية كعملاء .**لكن** لتوفير الأمان، يحتفظ برأس المال(أسهم) واحتياطيات أكبر والتي يتم استثمارها أنشطة تتوافق مع توصيات تحليل المخاطر.

٥-يضمن بنك التسويات الدولية السيولة للبنوك المركزية من خلال عرض شراء أدوات قابلة للتداول منها؛ حيث تم تصميم العديد من هذه الأدوات خصيصًا لتلبية احتياجات البنك المركزي.

٦-للتنافس مع المؤسسات المالية الخاصة، يقدم بنك التسويات الدولية عائد أعلى

على الأموال البنوك المركزية المستثمرة لديه.

<u>الأقسام</u>:

يتألف بنك التسويات الدولية من ثلاثة أقسام رئيسية، اثنان منهم يشملان النشاط الرئيسي له (تحليل السياسات والأنشطة البنكية) والأخرى تهتم بتنظيم وإدارة العمل في داخل البنك .وهذه الأقسام هي:

- قسم المصارف
- قسم النقود والاقتصاد
- الأمانة العامة

١-قسم المصارف:

يقدم هذا القسم مجموعة من الخدمات المالية لدعم البنوك المركزية في إدارة احتياطياتها من العملات الأجنبية والذهب .كما يعتبر استثمار الأموال الخاصة (الأسهم) لبنك التسويات الدولية من أهم مهام هذا القسم.

٢-قسم الاقتصاد والنقود

يقوم هذه القسم بالأبحاث والتحليلات لتشكيل فهم دقيق للسياسات المتعلقة بالبنوك المركزية .من أجل ذلك يقوم بتنظيم اجتماعات رئيسية لكبار المسؤولين في البنوك المركزية والمسؤولين الآخرين عن الاستقرار المالي .بالإضافة إلى ذلك، يقوم القسم بتجميع وتحليل ونشر المعلومات الإحصائية عن النظام المالي الدولي.

٣-الأمانة العامة:

يوفر لمنظمة بنك التسويات الدولية بأكملها خدمات شاملة والتي تتعلق ب:

•الموارد البشرية

•وإدارة المرافق والأمن

•والتمويل

•والاتصالات

•وتكنولوجيا المعلومات

<u>الهيكل التنظيمي:</u>

تتم إدارة بنك التسويات الدولية على ثلاثة مستويات رئيسية:

- الاجتماع العام للبنوك المركزية.
- مجلس المدراءBIS
- إدارةBIS

قد يصل أعضاء مجلس الإدارة إلى 21 عضوًا، بما في ذلك ستة مديرين بحكم مناصبهم الأصلية، وهم محافظو البنوك المركزية في بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .يجوز لكل عضو من هؤلاء الستة تعيين عضو آخر من نفس الجنسية .يجوز انتخاب تسعة محافظين من البنوك المركزية الأعضاء الأخرى للمجلس .ينتخب مجلس الإدارة رئيسا من بين أعضائه لمدة ثلاث سنوات ويجوز له انتخاب نائب للرئيس.

<u>الاجتماع السنوي</u>

- يتم عقد اجتماع الجمعية العامة السنوي (AGM) في موعد لا يتجاوز أربعة

أشهر بعد 31 مارس والذي يعتبر نهاية السنة المالية في بنك التسويات الدولية.

- تقرر الجمعية العمومية توزيع أرباح بنك التسويات الدولية ، وتوافق على التقرير السنوي وحسابات البنك، وتقوم بالتعديلات في المخصصات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وتختار المدقق المستقل للبنك.

- يمكن الدعوة لعقد الاجتماعات العامة غير العادية وذلك فقط في الحلات التالية:

•لتعديل النظام الأساسي للبنك

•تغيير رأس ماله

•تصفية البنك.

<u>الأنشطة</u>:

- يشجع بنك التسويات الدولية على التعاون الدولي بين السلطات النقدية ومسؤولي الرقابة المالية من خلال برامج الاجتماعات التي تستضيف:

(اللجان الدولية وهيئات وضع المعايير وتسهيل تفاعلها بطريقة فعالة).

- تساعد وظائف البحث والإحصاء في بنك التسويات الدولية على تلبية احتياجات السلطات النقدية والإشرافية في مجال البيانات والسياسات.
- الاجتماعات النصف شهرية:، والتي تعقد عادة في بازل، يناقش المحافظون وغيرهم من كبار المسؤولين في البنوك المركزية الأعضاء في بنك التسويات الدولية التطورات الجارية وآفاق الاقتصاد العالمي والأسواق المالية .كما يتبادلون الآراء والخبرات حول القضايا ذات الأهمية الخاصة والموضوعية للبنوك المركزية.
- مشاورات منتظمة أخرى (غير الاجتماعات النصف شهرية)، يستضيف البنك مشاورات منتظمة أخرى تشمل بشكل مختلف ممثلي القطاعين العام والخاص.
- وتتمثل النتيجة الرئيسية لهذه الاجتماعات في تحسين فهم المشاركين للتطورات والتحديات والسياسات التي تؤثر على مختلف البلدان أو الأسواق.

تفيد هذه الاجتماعات من حيث أنها تعقد في جو من الانفتاح والصراحة وعدم الرسمة بين المشاركين وهو أمر بالغ الأهمية لنجاح أي اجتماع في بنك التسويات الدولية.

المكاتب التمثيلية:

- تعمل هذه المكاتب التمثيلية كمراكز لأنشطة بنك التسويات الدولية في مناطقها المختلفة، مما يعزز العلاقات ويعزز التعاون بين بنك التسويات الدولية والمصارف المركزية الإقليمية والسلطات الرقابية.
- كما تدعم المكاتب خدمات بنك التسويات الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ و الأمريكيتين، وتقدم المساعدة من خلال الزيارات المنتظمة لمديري الاحتياطيات بالبنوك المركزية.

منظمة التجارة العالمية:

في الواقع، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حاول المجتمع الدولي أن يضع ترتيباً معيناً، بغية تنظيم اقتصادات المجتمع الدولي، فأوجد مؤسستي بريتون وودز (الصندوق والبنك الدوليين)، إلاّ أنّ العنصر الأهم والأكبر في النشاط الاقتصادي الدولي، وهو التجارة الدولية، كان خارج سياق نشاط هاتين المؤسستين، فسعى المجتمع الدولي لإيجاد صيغة قانونية لذلك. وبالفعل، فقد أُعدّ ميثاق لمنظمة التجارة الدولية (International Trade Organization)، المشهور بميثاق "هافانا" لعام ١٩٤٨، لكن الولايات المتحدة الأمريكية أفشلته من خلال عدم مصادقتها على ميثاق المنظمة المذكورة، مما دفع الدول الأخرى للإحجام عن التصديق لعدم جدواه ما لم تلتزم به الولايات المتحدة، التي وجدت في ذلك الوقت أنه من الأفضل لاقتصادها أن يظل السوق العالمي على ما هو عليه، فهي الرابح الأكبر في الحرب العالمية الثانية من الناحية الاقتصادية، والعالم كله بحاجة لبضائعها في الوقت الذي كانت فيه غير مضطرة للتقيد بالتزامات قانونية دولية تفرض عليها فتح أسواقها أمام البضائع الأجنبية. لكن التجارة الدولية بحاجة إلى مؤسسة قانونية دولية تحكم وتسيّر هذا النشاط الاقتصادي، وكان الحل موجوداً بالفعل، فقد كانت هناك اتفاقية تم تصميمها لتسيير مسائل التجارة الدولية بشكل مؤقت ريثما تقوم منظمة التجارة الدولية، هذه الاتفاقية هي اتفاقية "الغات" لعام ١٩٤٧، التي استمرت بالعمل حتى تحولت واقعياً إلى مؤسسة دائمة استمرت حتى عام ١٩٩٥، وهو العام الذي قامت فيه منظمة جديدة سميت "منظمة التجارة العالمية" (The world Trade Organization)، والتي أصبحت إطاراً قانونياً مُحكماً للعولمة الاقتصادية، فأسندت إليها مهمة "الغات"

من ناحية، ووسع نطاق عملها بحيث لم تعد مهمتها مقتصرة على التجارة في السلع كما كانت "الغات" من قبل، بل تعدّته إلى التجارة في الخدمات (كالخدمات المالية والمصرفية والطيران والتأمين..)، والتجارة في حقوق الملكية الفكرية من ناحية ثانية.

وتقوم وظيفة منظمة التجارة العالمية على ثلاثة مبادئ أساسية، هي:

١-تحرير التجارة الدولية من القيود.

٢- عدم التمييز بين الدول المتخلفة في المعاملات التجارية، وهو المبدأ المعروف بأَولَى الدول بالرعاية والمساواة بين كل الدول.

٣-تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية، وذلك بتحريم أن تقوم دولة بإغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلية، كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر مخفّض.

تعد جولة الأوروغواي (١٩٨٦- ١٩٩٣) والتي ضمت ١١٧ دولة، من أهم جولات المفاوضات التي أفضت لولادة منظمة التجارة العالمية ، فقد كان من أهم نتائجها إحياء فكرة قيام منظمة التجارة العالمية WTO، وإدراج موضوع تجارة الملابس والسلع الزراعية وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية على جدول أعمالها، ومن ثم جاء مؤتمر مراكش/ ١٢- ١٦/ نيسان ١٩٩٤، الذي يعد وثيقة الميلاد الرسمية لمنظمة التجارة العالمية، إذ اعتمد هذا المؤتمر سبع وثائق رسمية تُعدّ ثمرة جهود سبع سنوات من المفاوضات كلها، تهدف إلى الانتقال من الغات إلى منظمة التجارة العالمية.

وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للمنظمة، فهو باختصار:

١- المؤتمر الوزاري: يتشكل من وزراء التجارة في الدول الأعضاء، يجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وهو أعلى مستوى إداري في المنظمة، يتولى مناقشة وإقرار الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها أو تعديلها.

٢- الأمانة العامة: تتشكل من أمين عام المنظمة، ومن جهاز إداري تابع له، وتتولى الأمانة العامة تسيير الأعمال اليومية للمنظمة.

٣- المجلس العام: يتكون من مندوبين يمثلون الدول الأعضاء، ويجتمع مرة على الأقل كل شهر، يشرف على جميع المجالس الرئيسة واللجان الفرعية، كما يقوم بفض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء وغير ذلك من المهام التي يحيلها إليه المؤتمر الوزاري.

٤- المجالس الرئيسة: تتبع المجلس العام ثلاثة مجالس رئيسة، هي: مجلس التجارة بالسلع، ومجلس التجارة بالخدمات، ومجلس حقوق الملكية الفكرية.

٥- اللجان الفرعية: كما يتبع المجلس العام عدد من اللجان الفرعية، منها: لجنة التجارة والبيئة، ولجنة التجارة والتنمية، ولجنة ميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والمالية والإدارة.

٦- مجموعات العمل: عبارة عن مجموعات متخصصة، يشكلها المجلس العام لدراسة مسألة محددة.

٧- جهاز تسوية المنازعات التجارية: هو جهاز خاص يُعنى بتسوية المنازعات الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات، ولكن بموجب نظام المنظمة تبقى المسؤولية الرئيسة واقعة على المجلس الأعلى في تتبع تطبيق القواعد والإجراءات واتخاذ ما يلزم لفرض احترامها.

نشأة العولمة وأنواعها

أولاً: نشأة العولمة

ثمة تصور لكيفية صياغة مفهوم العولمة في محيط نشأته الغربية على أساس أن العولمة فكرة محورية لرسم خارطة للوضع العالمي. وينطلق هذا التصور من أن ما يسمى "العولمة" يمكن فهمه بأفضل صورة بأنه يشير إلى مشكلة الشكل الذي يصبح العالم من زاويتها موحداً، ولكن دون أن يندمج بصورة وظيفية ساذجة. ويطرح هذا التصور رؤيته عن كيفية صياغة مفهوم العولمة في محيط نشأته الغربية بالاستناد إلى المنهج التاريخي _ بالأساس _ بطرحه الطريق التاريخي الزمني للحالة الراهنة التي تتسم بدرجة عالية من الكثافة والتعقيد العالميين، بوصفه وتقسيمه إلى خمس مراحل:

١- المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية:

استمرت في أوروبا منذ أوائل القرن الخامس عشر وحتى أواسط القرن الثامن عشر، وشهدت النمو الأولي للجماعات القومية، وإبراز مفاهيم الفرد، وظهور أفكار عن الإنسانية.

٢- المرحلة الثانية: المرحلة الأولية:

استمرت في أوروبا منذ أواسط القرن الثامن عشر وحتى السبعينيات منه، وتميزت بالتحول نحو فكرة الدولة المتجانسة، وتبلور مفاهيم عن العلاقات الدولية، وزيادة هائلة في عدد المؤسسات والهيئات المختصة بالنظم والاتصال الدولي، وطرح قضية النزعتين القومية والدولية.

٣- المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق:

وتمتد من سبعينيات القرن الثامن عشر وحتى أواسط عشرينيات القرن العشرين، وتميزت بظهور مفاهيم عالمية لمجتمع دولي "مقبول"، وضم بعض المجتمعات غير الأوروبية إلى "المجتمع الدولي"، والحرب العالمية الأولى، وتأسيس عصبة الأمم.

٤- المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع:

واستمرت من عشرينيات القرن العشرين وحتى أواسط الستينيات منه، وشهدت صراعاً على الهيمنة العالمية، وكانت أبرز ملامحها نشوب الجدل حول مصطلحات العولمة والتي ظهرت في أواخر مرحلة الانطلاق، ونشوب صراعات دولية حول أساليب الحياة والجدل حول طبيعة الإنسانية ومستقبلها بعد ظهور القنبلة الذرية، وتأسيس الأمم المتحدة.

٥- المرحلة الخامسة: مرحلة الشك أو عدم اليقين:

وبدأت في ستينيات القرن العشرين واتجهت نحو التأزم في أوائل تسعينياته، ومن سماتها ضم العالم الثالث وارتفاع درجة الوعي العالمي، ونهاية الحرب الباردة ومرحلة القطبية الثنائية، وانتشار الأسلحة النووية، وتزايد عدد المؤسسات والحركات الدولية بصورة كبيرة، والاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة، وتزايد تعقيد مفاهيم الفردية بسبب الاعتبارات النوعية والعرقية والعنصرية.

مما تقدم فإن صياغة تعريف دقيق وشامل للعولمة تبدو مسألة شاقة نظراً لتعدد تعريفاتها، والتي تتأثر أساساً باتجاهات الباحثين وقناعاتهم الأيدولوجية إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً، واختلاف مجال تعريفها. إلا أن الملاحظ أن هناك مجموعة من القواسم المشتركة التي تجمع بين مختلف التعاريف والشروحات، أهمها:

١- الجوهر الحقيقي للعولمة في مختلف التعاريف هو اقتصادي، إذ تسعى دول المركز المسيطرة إلى تحرير التجارة وفرض النموذج الاقتصادي الرأسمالي على دول الأطراف بحجج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي،

وليس خافياً على أحد أن المسؤول المباشر عن هاتين العمليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٢- معظم الباحثين يتفقون على أن الهدف من العولمة هو هيمنة دول المركز القوية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، على دول الأطراف الضعيفة.

٣- تجاوز الأفكار والخبرات والنظم والسلع والمشكلات لبيئتها المحلية، وعبورها للحدود السياسية والجغرافية على مستوى العالم.

٤- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.

٥- ثورة الاتصالات وتقدم وسائلها، وتزايد درجة الارتباط والتشابك بين اقتصاديات العالم المختلفة.

٦- تعاظم دور الثورة التقنية وتأثيرها في الاقتصاد الدولي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج)، بالإضافة إلى التطور الجاري في وسائل الإعلام، وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، وأثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.

٧- تدويل النشاط الإنتاجي والمالي واندماج أسواق المال، وتغير هيكل الاقتصاد الدولي وبالتالي تغير مراكز القوى الاقتصادية العالمية.

٨- تآكل دور الدولة الوطنية، وذوبان الحدود والعوائق أمام كل المعطيات والعناصر المكونة للعولمة.

٩- معظم الباحثين، ولا سيّما العرب والمسلمين، يجمعون على أن النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو نموذج العولمة الذي تسعى لفرضه على العالم دون مراعاة للخصوصية، مرّة بالمحاباة والحوافز والمعونات (طبعاً ليس من الخزانة الأمريكية وإنما من المؤسسات والهيئات التي تمسك بها بقوة، وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين..)، ومرّات عدة بالترهيب والضغط والتلويح بورقة حقوق الإنسان، والتدخل حتى تصل للاحتلال المباشر (أفغانستان- العراق- ليبيا).

وهنا لابد من الإشارة والتأكيد على أن هناك مجموعة من الوقائع الأساسية التي أدت لحضور ظاهرة العولمة بشكل طاغٍ، وهي:

أ- تضخم الشركات المتعددة الجنسيات كإحدى الآليات المهمة للعولمة الاقتصادية، فهي المثال الحي للرأسمال العالمي، وتمثل أحد الفواعل الرئيسة في عولمة الإنتاج والأداة الأساسية لممارسة السيطرة الاقتصادية الجديدة، لا سيّما مع تحولها إلى امبراطوريات امبريالية.

ب- قيام نظام العولمة على إطار مؤسسي – وهو ما يكمّل الشق الأول- تملك الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة المباشرة عليه، مكوّن من ثالوث اقتصادي عالمي (استثماري- نقدي- تجاري)، متمثّل في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

ت- عجز دولة الرفاه عن تأمين حياة رغيدة ومستوى معيشة مقبولة لمواطنيها.

ث- الطفرة التكنولوجية المتأتّية من التوظيف الضخم لاستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، بهدف استغلال إمكانياتها وتحسين قدراتها التنافسية.

ج- انهيار الاتحاد السوفياتي وسيطرة القطب الأوحد، والحديث عن نهاية التاريخ، والانتصار الحاسم للديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق.

ح- فشل هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها في إنشاء نظام عالمي "جديد" تلعب فيه دوراً رئيساً لفرض احترام القانون الدولي والشرعية الدولية على الجميع، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.

ثانياً: أنواع العولمة

١- العولمة الاقتصادية:

إن الجانب الاقتصادي يمثل جوهر العولمة ومنبع كل صفاتها الأخرى غير الاقتصادية، فهو الأساس الذي تعمل قوى العولمة على فرضه من خلال المؤسسات

الدولية والشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل ذراع العولمة الطويل، والتكتلات الاقتصادية التي تمثل أداة الاحتواء المعولم.

وبالتالي، فالعولمة الاقتصادية تعني نظاماً اقتصادياً عالمياً مفتوحاً تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج، وخاصة رأس المال العابر للحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة هي القاعدة، وهذا يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال.

٢- العولمة السياسية:

ما جاءت العولمة الاقتصادية إلا لتكون طريقاً لعولمة سياسية، يكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة فرض الهيمنة عليها، والتدخل في شؤونها السياسية على أراضيها ومقدّراتها. فالاقتصاد والهيمنة عليه وعولمته هو الطريق الممهد السالك للسيطرة على الآخر الضعيف، وسلبه حريته وقدرته على اتخاذ القرار، بل التدخل في نظام الحكم القائم فيه، وإملاء وجهات النظر والقرارات التي يرغب فيها الطرف القوي. وبالتالي، فإن العولمة السياسية تعني تقليص فاعلية الدولة ودورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية شريكاً للدولة (بالفرض) في صنع قراراتها السياسية. وهذا يعني أن مبدأ السيادة أخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف المجالات، وبالتالي فإن هذا يعني "نقلاً لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها".

٣-العولمة الثقافية:

الثقافة بمعناها الواسع هي مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة بعينها، وتشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والإنتاج الاقتصادي، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات.

ويتفق أغلب الباحثين على أن العولمة الثقافية ما هي إلا عملية تعميم الثقافة الأمريكية على العالم بمختلف الوسائل.

٤- العولمة العسكرية والأمنية:

هي الذراع القوية للعولمة السياسية بالدرجة الأولى، ثم العولمة الاقتصادية، لأن نشر المفاهيم الخاصة بالقوي، سواء كانت مفاهيم سياسية أم اقتصادية، ووضع اليد على المقدرات، وتنصيب الأنظمة السياسية الموالية، كلها تحتاج إلى ذراع قوية رادعة يمكنها فرض الإرادة بالقوة. وتتمثل أبرز أبعادها في:

أ- الإبقاء على التحالف الأطلسي، ومحاولة توسيع نطاقه واختصاصاته ونطاق عملياته.

ب- محاولة الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي من خلال تبني مشروع الدرع الصاروخية.

ت- الهيمنة العسكرية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية وتصرفاتها الأحادية الجانب، دونما مراعاة للشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي في حال وجود تهديد لأمنها القومي، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وحربها على ما يسمى "الإرهاب".

٥- العولمة الإعلامية والاتصالاتية:

أصبح الإعلام مرتبطاً بالبنية السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية، وعالم الإعلام في الوقت الحاضر هو عالم بلا دولة وبلا أمة، لأن الحكومات فقدت السيطرة على فضائها الجوي، وأصبح الفضاء اللامحدود هو المكان الذي تتحرك فيه العولمة الإعلامية أو هو وطن الإعلام. هذا الوطن الذي أضحت مقاليد التحكم فيه حكراً على مجموعة من الدول، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

بالمجمل، من الضروري النظر والتعامل مع العولمة على ثلاث مستويات كما يلي:

المستوى الأول: العولمة كإيديولوجيا:

يُنظر إلى العولمة على أنها إطار فكري يقوم على فكرة انتصار الحضارة الغربية، ويدّعي تدشين مرحلة جديدة في التاريخ البشري تستند على مجموعة من الأطر الأيديولوجية، كالليبرالية الجديدة. وهنا تنطلق العولمة من تحطيم المسلمات والمفاهيم والقيم والافتراضات القائمة واستبدالها بأخرى بديلة لم تخلُ من التناقض في معظم الأحيان.

المستوى الثاني: العولمة كعملية:

بمعنى أنها مرحلة تاريخية أو هي بمثابة تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني، ومن ثم فهي محصلة تطور تاريخي تراكمي له جذوره. وبالتالي فالعولمة في هذا المستوى تعني ظهور قوى جديدة تتحكم في الاتجاهات العالمية (الشركات المتعددة الجنسية– المؤسسات المالية الدولية– أسواق المال العالمية)، وظهور شبكات من التفاعل لا تعرف الحدود ولا تعترف بسيادة الدول.

المستوى الثالث: العولمة كمنظومة:

وهنا يمكن فهم العولمة كنظام ومجموعة من الإجراءات والتفاعلات والآليات والسياسات والممارسات المقصودة، والصادرة عن القوى الكبرى في العالم (خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية). وقد حاولت هذه القوى بشكل واعٍ ومتعمد فرض شروطها على كل المجتمعات بشكل يخدم مصالحها وبأدوات تهيمن عليها، مثل الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والأمم المتحدة، ومن ثم أصبحت العولمة في هذا المستوى تعني التدخل في الشؤون الداخلية للدول من الناحية السياسية، وعمليات "الإصلاح الاقتصادي"، والاختراق الإعلامي والثقافي.